

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الجمعة، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جارمو ساريفا ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود ٦٢ إلى ٨٠ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع  
السلاح والأمن الدولي

من أي وقت مضى وتوجد ضرورة لتضافر الجهود لدرء تلك الأخطار، نقف عاجزين أمام أزمة في عملية نزع السلاح. ويبرهن على تلك الأزمة الإخفاق في عمل هيئة نزع السلاح والشكوك الكبيرة التي تحوم حول برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. وهذه الحالة ناتجة عن التمسك بمنطق ضيق وأناي يجعل من امتلاك أسلحة الدمار الشامل ميزة سياسية ودبلوماسية. ولقد آن الأوان لتوجيه علمنا المضطرب نحو الاقتناع السليم بأن الأمن إما أن يكون شاملا أو لا يكون. وحن الوقت أيضا للبدء في إقامة حوار صريح ومباشر بشأن كل القضايا المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

ووفد السنغال، شأنه في ذلك شأن وفود أخرى عديدة، يعتقد أن الأخطار المتزايدة في مجال نزع السلاح تجعل من الضروري أن نفحص أساليب عملنا من جديد، في اللجنة الأولى وكذلك في المحافل الأخرى التي تتعامل مع قضية نزع السلاح. ويعتقد وفد السنغال أيضا أنه ينبغي للجنة الأولى أن تركز على القضايا الأساسية الهامة وأن

السيد نيانغ (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يسعدني الانضمام إلى المتكلمين السابقين في التقدم بخالص تماني وفدنا لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. كما أود أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين وأن أؤكد لكم تعاون وفد السنغال الكامل في تنفيذ المهمة الهامة المناطة بكم. وهنئ بجرارة أيضا السفير نوبوياسو آبي، الذي نتمنى له نجاحا كبيرا في منصبه الرفيع بصفته وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

إننا نعيش حقا في عالم خطير، حيث وصل انتشار الأسلحة من كل الأحجام والأنواع مستويات مثيرة للقلق، وحيث تشكل عودة ظهور أفعى الإرهاب مرة أخرى تحديا للمجتمع الدولي بأسره. وإذ تتعرض البشرية للتهديد أكثر

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



لا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وما ينجم عنها من أضرار اجتماعية واقتصادية، تشكل تهديدا خطيرا لسلامة بلدان أفريقية كثيرة. وقد اعتمد رؤساء دول غرب أفريقيا، منذ عدة سنوات، وقفاً اختياريا بشأن الأسلحة الخفيفة، تبعته مدونة سلوك تحظى بتأييد قيّم من برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى هذا، رفعت اللجان الوطنية إلى المستوى دون الإقليمي لمساعدة المجتمعات على مكافحة انتشار هذه الأجهزة المميّنة. ويدعو وفد بلدي إلى تأييد مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وجمعها، الذي ستقدمه مالي، بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

#### السيدة بونيلا غالفادو دي كيروز (غواتيمالا)

(تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، أولاً، أهنيكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة خلال هذه الدورة. وأهني أيضاً أعضاء المكتب الآخرين.

ونشكر ممثل بيرو على بيانه المفصل، الذي بالنيابة عن مجموعة ريو، ونحن نؤيده. ولكن يود وفد بلدي أن يقدم بعض الأفكار الإضافية بشأن بعض المسائل التي نعتبرها هامة، وأيضاً بشأن الحالة العامة لنزع السلاح والأمن الدوليين. غير أننا سنمتنع عن سرد النقاط التي نعرف جميعاً أنها تمثل أولويات في جدول أعمالنا، ولن نشدد على أنه لا يزال الكثير هناك مما ينبغي عمله.

إننا نجد أنفسنا في حالة خاصة، فنحن جميعاً نتشاطر قلقاً واحداً، ناجماً عن ضرورة الاستجابة للتحديات الجديدة للأمن الدولي. وكما لاحظ الأمين العام، ربما لا تكون التهديدات التي نواجهها جديدة، وإنما هي تهديدات قديمة في تركيبات جديدة وخطيرة. ومع أن أفكاراً جديدة قد برزت

تنظر، وفقاً لذلك، في إصدار بعض القرارات الواقعة ضمن نطاق اختصاصها مرة كل عامين أو ثلاثة أعوام.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، لا تزال بعيدة عن تحقيق كل النتائج المرجوة والمتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. ويجب أكثر من أي وقت مضى، أن تظل عالمية معاهدة عدم الانتشار أولوية، تماماً مثلما ينبغي التقيّد الصارم بمعايير التحقق منها وعدم النكوص عنها. وتحت السنغال جميع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على الانضمام إلى تلك المعاهدة في أسرع وقت ممكن. وبالمثل، يدعو وفدي إلى زيادة الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويسرّنا أن دولاً عديدة ليست أطرافاً في هذه المعاهدة قررت رغم ذلك الالتزام بالوقف الاختياري للتجارب النووية. ونثني على النتائج التي حققتها المنظمة من أجل حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك عملها الهام في مجال التحقق من المخزونات وتدميرها، ومبادراتها بتنفيذ برنامج العمل بالنيابة عن القارة الأفريقية.

فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، يأمل وفد بلدي أن تؤدي عملية التشاور الراهنة بشأن تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى اعتماد تدابير فعالة مفيدة.

لا يمكنني أن أحتتم بياني دون الإشارة إلى الدمار الواقع في أفريقيا، وعلى وجه الخصوص، بسبب الألغام المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد، أرحب بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيّم، حيث وفّر التدريب لبلدان كثيرة، وعزز تدابير معالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي للألغام الأرضية. ويؤيد بلدي تأييداً تاماً استراتيجية الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام لعام ٢٠٠١-٢٠٠٥، التي طرحها الأمين العام بوضوح في تقريره (A/56/448/Add.1) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

الدولية القائمة. والتكافل في مجال الأمن الدولي يتطلب أن يقوم عملنا على اضطلاع الأمم المتحدة بدور راجح.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أعلق بإيجاز على أمرين محددتين يثيران اهتمام وفد بلدي الخاص. أولاً، نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، واتفاقية أوتوا بشأن حظر استعمال، وتكديس، وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونرحب بالتدابير التي اتخذت لتحقيق ذلك الهدف في الاجتماعين الأخيرين بشأن التنفيذ، اللذين عقدا في نيويورك وبانكوك، ونواصل اتخاذ خطوات للتنفيذ على المستوى الوطني.

ثانياً، نؤكد على أننا ظللنا نكمل جهودنا الوطنية بمبادرات دون إقليمية. وعلى مستوى أمريكا الوسطى، اتخذنا تدابير وفقاً للمعاهدة الإطارية بشأن الأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى. وعن طريق آليات التشاور والتقييم، المنصوص عليها في المعاهدة، ننسق الإجراءات المتخذة للحد من التسلح وتحديد الأسلحة في المنطقة. وفي هذا الخصوص، أود أن أبرز اتفاق الأمن الإقليمي، الذي اعتمد الشهر الماضي في اجتماع للجنة أمريكا الوسطى للأمن، الذي ينطوي على برنامج شامل للحد من التسلح وتعزيز الاستقرار والثقة المتبادلة والشفافية، ووسائل منع وقوع الأسلحة في أيدي جماعات مسلحة تعمل بشكل خارج على القانون.

أخيراً، نؤيد النداء الموجه إلى كل الوفود لتكثيف جهودها وإنهاء ركود آلية نزع السلاح، مما يحقق الوفاء بالتزام بعض البلدان بنزع سلاحها والتزام بلدان أخرى بالتخلي عن حيازة الأسلحة. إن لجنتنا هي الهيئة الوحيدة التي يمكنها أن تبث برسالة واضحة وقائمة على المبادئ مفادها

لمواجهة هذه التهديدات، لا يمكننا أن ننكر أن هدفنا النهائي، وهو مكافحتها، لا يزال دون تغيير. وهذا، في حد ذاته، خطوة إلى الأمام في كفاحنا.

علاوة على ذلك، نحن لا نبدأ من الصفر. إننا جميعاً جزء من منظمة واحدة؛ ولدينا صكوك دولية تحت تصرفنا؛ وقبلنا القانون الدولي وحكم القانون؛ ولدينا، على وجه الخصوص، في المجال الموكل إلينا، طائفة قيّمة واسعة من اتفاقات نزع السلاح المبرمة فعلاً. ولذلك، لسنا بحاجة إلى إعادة اختراع صكوك جديدة. فلنعمل، بدلاً من ذلك، بهمة أكبر على تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا فعلاً في منظمة القانون.

إن عمل اللجنة لم يقف في طريق ريباح الإصلاح التي تهب على الأمم المتحدة. ويبدو أننا نواجه إعادة تقييم لأساليبنا وفعاليتنا. وينبغي ألا يتغير طابع لجنتنا، لأنها أكثر المحافل الدولية تمثيلاً في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ومع ذلك، فإنها يمكن تعزيزها.

وبالتالي، فإننا، إذ نضع في الاعتبار أن الأمن الدولي يتطلب اهتماماً فورياً، ينبغي أن نتجنب التورط في سلسلة لا تنتهي من المناقشات المتعلقة بالإجراءات. ينبغي أن يكون تركيزنا الرئيسي على العمل على إيجاد أفضل طريقة لإحياء القرارات التي تقع في إطار اختصاص اللجنة. وكما أشرت أنفاً، إن جوهر الأمر تنفيذها. وينبغي لنا أن نبدأ، في مناخ التعمير أو التنشيط، بإحياء آلتنا الدولية لنزع السلاح، متذكرين فوائد العمل الجماعي الفعال، لأن تعزيز عمل اللجنة الأولى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتعزيز التعددية.

ونحن نعتبر أن مشاكل نزع السلاح، وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وكذلك تشجيع التنفيذ الكافي لأنظمة نزع السلاح القائمة، لا يمكن علاجها إلا عن طريق تعددية فعالة حقاً، تشمل المراعاة التامة للصكوك القانونية

سياسيا - مصممة لتعزيز عالمية جميع الصكوك والآليات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وكذلك الإسهام فيها. ونحن مقتنعون بأن التقييد بمعايير القانون الدولي لنزع السلاح والامتنال التام لها من الأمور الأساسية لبناء بيئة عالمية تتوفر فيها الثقة.

ولذلك فنحن، البلدان الموقعة على المدونة، المفتوح باب التوقيع عليها لجميع أعضاء المجتمع الدولي الذين يرغبون في الانضمام إليها، نسعى إلى تعزيز أمن جميع الدول من خلال إقامة الثقة المتبادلة عن طريق الوسائل السياسية والدبلوماسية. وهدفنا هو احتواء انتشار جميع القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها على الصعيدين الإقليمي والعالمي من خلال الجهود المتعددة الأطراف والثنائية والوطنية.

وأود أن أركز على أننا مجموعة ذات مهمة واضحة ومتعددة الأطراف: بيننا دول تمثل جميع القارات وجميع المجموعات الإقليمية المعترف بها داخل منظومة الأمم المتحدة. وتعمل الدول المتقدمة النمو والنامية من الشمال والجنوب متكاتفة بشأن المدونة. ومن الدول الموقعة البالغ عددها ١٠٩، توجد ٤٧ دولة عضوا أو لها صفة المراقب في حركة عدم الانحياز، وتلك حقيقة تبرهن على الطابع الشامل للمدونة.

وكنقطة انطلاق، سعينا إلى الحد، بأكبر قدر ممكن، من تطوير واختبار واستعمال القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل. ويتضمن ذلك أيضا - إلى المدى الممكن - تخفيض ما تملكه الدول من تلك القذائف لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدنا بتوخي الحذر الضروري لضمان ألا تسهم المساعدة التقنية والتعاون - ولو من دون قصد - في إحراز تقدم في برامج القذائف المرتبطة بتطوير أسلحة الدمار الشامل. ولكن ذلك

أنه مع الاحترام التام للالتزامات نزع السلاح المقطوعة فعلا، ينبغي احترام التعهدات المقابلة احتراما تاما، وأن مراعاتها بشكل شامل هي حجر الزاوية للسلم والأمن الدوليين.

**السيد لابي (شيلي)** (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدنا الكلمة في هذه الدورة، اسمحوا لي أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تهاني بلدنا على انتخابكم، ونتقدم بالتهاني إلى جميع أعضاء المكتب. وبممكنكم التعويل على كامل دعمنا في تنفيذ ولايتكم المهمة. ونحن على يقين من أن اللجنة، في ظل قيادتكم القديرة، ستحقق النتائج التي تسمح بها الظروف.

ويسرني أن آخذ الكلمة في المناقشة العامة للجنة الأولى في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة بالنيابة عن ١٠٩ دول موقعة على مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية والمسماة أيضا مدونة لاهاي لقواعد السلوك. وهذه المدونة - وهي وثيقة سياسية سأسير إليها من الآن باسم المدونة - فتح باب التوقيع عليها في عاصمة هولندا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بعد عملية مناقشة ومفاوضات مفتوحة لجميع الدول التي يلقها انتشار القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل. ونص المدونة، الذي أحيل إلى الأمين العام برسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، موجهة من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة، قد عُمم رسميا بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة (A/57/724) في إطار البند ٦٦ من جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين. وعلى أساس من الالتزام الكامل بميثاق الأمم المتحدة، تعهدت الدول الموقعة على المدونة بمواجهة التحديات الأمنية التي تؤدي، ضمن ظواهر أخرى، إلى الانتشار الحالي للقذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل.

والمدونة علامة معيارية بارزة ذات طابع سياسي، وليست معاهدة دولية. والالتزامات التي تبنيناها - وهي ملزمة

للتوعية نظمته الرئاسة السابقة، وقد مكنت من إجراء مناقشة مفيدة بشأن الإسهام الذي ستقدمه المدونة في إنجازات نزع السلاح.

ومدونة لاهاي لقواعد السلوك استجابة سياسية معيارية للخطر الذي يشكله انتشار القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل. ولكنها ليست الاستجابة الوحيدة الممكنة، وهي، بوصفها أداة سياسية، يمكنها أن تتعايش على نحو مثالي مع المبادرات والآليات الأخرى المتعددة الأطراف التي لها نفس الهدف. ونحن في إبلاغنا الجمعية العامة بتطور أنشطتنا، تحفزنا روح الشفافية والرغبة في رؤية أكبر عدد ممكن من الدول ينضم إلى صفوفنا. ولدينا مكان طبيعي لكل من يلتزم التزاماً صادقاً بالسلم والأمن الدوليين.

**السيد ميمي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم

بالفرنسية): يشارك وفد بلدي المتكلمين السابقين في الإشادة بكم، سيدي، وكذلك بأعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم.

بداية، أود أن أعلن أن تداول الأسلحة الصغيرة والاتجار بها على نحو غير مشروع أمران يثيران قلقاً خطيراً لحكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكما يعلم الجميع، يتعافى بلدي الآن من جروح حرب طويلة، دامت لأكثر من خمسة أعوام وأزهقت أرواح ما يقرب من ٤ ملايين ضحية. وحول هذه الحرب وآثارها المروعة على جمهورية الكونغو الديمقراطية، قال الأمين العام، السيد كوفي عنان، في اجتماع رفيع المستوى عقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣:

“لقد شهد الشعب الكونغولي أحد أكثر الصراعات دموية في التاريخ الحديث، وهو صراع ما فتئت المنطقة برمتها متورطة فيه. فلقد قُتل الملايين

لا يخل بتأكيد التزامنا بإعلان الأمم المتحدة الخاص بالتعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة جميع الدول ومصالحها، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات البلدان النامية، الذي اعتمده الجمعية العامة من خلال قرارها ١٢٢/٥١ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وبالمثل، سلمنا بأنه يجب ألا تستبعد الدول من الحصول على فوائد الفضاء من أجل الأغراض السلمية.

أخيراً، أعلننا تصميمنا على تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة لتوفير المعلومات عن برامج الدول الموقعة المتعلقة بالقذائف التسيارية وبرامج المركبات الفضائية التي تستخدم مرة واحدة للقذائف التسيارية. وتدابير بناء الثقة هذه لا تستبعد التدابير التي بدأ نفاذها بالفعل فيما بين الدول الموقعة أو تلك التي قد تضعها الدول الموقعة أو تروج لها على الصعيد الإقليمي أو الثنائي.

وعقدت المدونة اجتماعها الدوري الثاني للدول الموقعة في نيويورك في ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر، في تواز مع بداية عمل اللجنة الأولى. ولاحظنا مع الارتياح، أثناء ذلك الاجتماع، زيادة عدد أعضائنا وواصلنا مناقشة التوحيد القياسي والتحسين الكيفي للإعلانات السنوية والإبلاغات المسبقة بإطلاق القذائف التسيارية والمركبات الفضائية. وعلاوة على ذلك، اتفقنا على آلية لتعميم المراسلات المتعلقة بتدابير بناء الثقة في الوقت الملائم. وهكذا، نحن الآن في مرحلة التطوير التدريجي لأدواتنا السياسية وأهمها معايير المرونة.

وأصبحت المدونة، قبل مضي عام على وجودها، حقيقة ملموسة وحية ونامية ويجري العمل لتنفيذ تدابير بناء الثقة الخاصة بها؛ ولديها أمانة - مركزنا للاتصال الفوري - تعمل في فيينا، ولديها طائفة واسعة من أنشطة الترويج والنشر يجري إعدادها. وأحدث هذه الأنشطة حلقة دراسية

والخبرات والمساعدات والتعاون على الصعيد الدولي؛ وتدوين النصوص التشريعية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وتقييم إعلان نيروبي المتعلق بمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي.

وفي هذا السياق، ومع الأخذ بعين الاعتبار لإنشاء الأركان العامة للجيش الذي أعيد بناؤه وتوحيده مجدداً، تعتزم الحكومة، من خلال اللجنة الوطنية، تنظيم حلقة دراسية لزيادة الوعي الجماعي بتداول الأسلحة الصغيرة وبالطريقة التي ينبغي للبلدان أن تتجاوب بها مع أهداف مؤتمر نيويورك. وينبغي أيضاً لهذه الحلقة الدراسية الهامة أن تسمح للبلدان بتعبئة المنظمات غير الحكومية والأطراف الأخرى المعنية بمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها.

وحتى تنجح هذه الحلقة الدراسية الهامة، تناشد جمهورية الكونغو الديمقراطية الأمين العام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يساعدا في هذا المسعى الكبير. وبالنيابة عن وفد بلدي، أعرب عن امتنانها للمساعدة التي قدمها كل المانحين العاملين، في إطار أمانة إعلان نيروبي، بشأن المسائل المتعلقة بانتشار الأسلحة وتداولها غير المشروع في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي.

ويرى وفد بلدي أن التحكم في تداول الأسلحة الصغيرة أحد السبل لتعزيز الجهود الراهنة التي تبذلها الحكومة الانتقالية من أجل إعادة توحيده الأراضي الوطنية، وإعادة السلام إلى البلد، وإعادة بناء الهياكل الأساسية، واستعادة سلطة الدولة، والتي ينبغي أن تفضي إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة.

ويتشاطر وفد بلدي الشواغل التي أعربت عنها مختلف الوفود إزاء الأسلحة النووية والإرهاب. وتدين

أو عوملوا بوحشية. ولا يزال الملايين في أجزاء من البلد يعيشون حياة محفوفة بالمخاطر”.

ومن هذا المنطلق، ينبغي أن ندرك أن هذه الحرب الدموية قد شجعها وأذكاها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير مشروع. ولقد أشارت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ذلك. ممرارة في تقريرها إلى الأمين العام في إطار الاجتماع الذي تعقده الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ومن الأهمية أن نؤكد تأييد جمهورية الكونغو الديمقراطية للنداء الموجه في الاجتماع الذي يعقد كل سنتين في نيويورك من أجل اتخاذ تدابير عملية لجمع وتدمير الأسلحة؛ ووضع علامات على جميع الأسلحة الصغيرة وتعقبها؛ وإعداد استراتيجية مشتركة بشأن قواعد ومعايير مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة؛ واعتماد أداة على الصعيد الدولي لإنفاذ القانون؛ وما إلى ذلك.

ويقوم النهج الذي اعتمده جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس أن تكرار الصراعات المسلحة ناتج عن وجود الأسلحة الصغيرة بشكل فالت عن السيطرة. فهناك أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ قطعة سلاح يجري تداولها في الأراضي الكونغولية. ولكي ننسق المعركة ضد هذا البلاء بشكل أفضل، أنشأ بلدي اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومهامها هي التنسيق، كمركز اتصال، لجميع القضايا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك لكل الشراكات مع المجتمعين الوطني والدولي، وللدعم المقدم منهما، وذلك في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الأوطان؛ وتنفيذ برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وتعبئة المعونات

إننا في اجتماعنا هنا باللجنة الأولى لبحث المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي، ندرك من واقع ضآلة التقدم المحرز خلال العام المنصرم، وكذلك من رصدنا للاتجاهات البازغة، أننا بصدد مرحلة صعبة تبرز فيها التحديات التي تتعرض لها آليات العمل المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح ومستقبله أكثر من أي تطورات إيجابية في هذا المجال.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مناقشة بعض المسائل تحديداً.

فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تعهدت كل الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي عام ٢٠٠٠ بالعمل من أجل تحقيق نزع السلاح النووي، وقبلنا جميعاً الالتزام بثلاث عشرة خطوة وصولاً إلى هذا الغرض، ويشار في هذا الصدد إلى أن التزام الدول النووية الخمس بالتخلص من ترساناتها النووية التزام أخلاقي وقانوني، في إطار فهمنا لطبيعة هذا الالتزام ومتطلباته، ومن هنا، تتقدم مصر وشركاؤها في تحالف الخطة الجديدة بمشروع قرارين يعالجان حالة الخمول التي تنتاب العمل الدولي في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. مشروع القرار الأول عنوانه "نحو عالم خال من الأسلحة النووية" والثاني يتناول خفض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، وهما في منطوقهما يحملان رسالة مشاهمة، ولكن مشروع القرار الأخير يؤكد، بصفة خاصة، على إيلاء قدر أكبر من الأهمية لخفض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية كخطوة هامة نحو إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وأود، في هذا الصدد، أن أعرب عن تأييد مصر لما ذكره السيد السفير دوارتي، رئيس وفد البرازيل في بيانه باسم دول تحالف الخطة الجديدة.

تمثل العقائد الاستراتيجية المستجدة التي تطرح مبررات جديدة لاستمرار حيازة الأسلحة النووية وتطويرها

جمهورية الكونغو الديمقراطية بشدة كل أعمال الإرهاب، التي تركت مجتمعنا في حالة حداد، وتعيد التأكيد على التزامها بالتعاون مع جميع بلدان منظمنا لمكافحة الإرهاب.

إن باطن أرض جمهورية الكونغو الديمقراطية غني بالكثير من المعادن، وتُعتبر بعض تلك المعادن استراتيجية. وخلال سنوات الحرب الطويلة كان جزء من الأراضي الكونغولية تحت سيطرة قوات العدوان التي دعمت هُجُب واستغلال هذه الموارد الطبيعية والاتجار بها بلا ضابط. وهناك مدعاة أخرى للقلق، هي العواقب والخسائر الناجمة عن تلك الأعمال، مثل إساءة استعمال هذه الموارد لأغراض إرهابية. ولذا يحث وفد بلدي المجتمع الدولي على دعم جهود السلام الحالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومساعدة السلطات الرسمية على تأمين حدودنا الوطنية، مما ينهي الاستغلال غير القانوني لثروة بلدنا. ومن شأن ذلك أن يكفل السلام الدائم لدينا في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي - ولمَ ليس في أفريقيا والعالم بأسره؟

**السيد عيسى (مصر):** السيد الرئيس، أود بداية أن أتقدم إليكم بخالص التهنية لانتخابكم رئيساً للجنة الأولى، ونحن على ثقة بأن خبرتكم العملية ومهارتكم المتميزة من شأنهما أن يقودا نشاط اللجنة الأولى إلى النجاح الذي نتوقعه والنتائج التي نأملها.

كما أود أن أعرب عن خالص التهنية للسيد نوبوياسو آبي وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، ونحن على ثقة بأن إسهامه الموضوعي وخبيرته العميقة سوف يسهمان في إثراء نشاط وعمل اللجنة الأولى.

كما أود أن أتقدم بخالص التقدير من جانب وفد مصر لسلفه السيد جيانا دانابالا وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، الذي قاد نشاط المنظمة في مجال نزع السلاح خلال فترة حرجة من العمل السياسي الدولي في هذا المجال.

مستوى المنطقة، من أولويات العمل السياسي المصري، وسوف تستمر مصر في مساعيها لتحقيق هذا الهدف بالجمعية العامة من خلال تقديم مشروع قرار يطالب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بالشرق الأوسط، ومشروع قرار آخر يطالب إسرائيل، بوصفها الدولة الوحيدة بالشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالانضمام إليها.

وفي إطار تناولنا لقضايا عدم الانتشار، فإننا نرحب بإعلان إيران عن نيتها التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما سوف يدعم من قدرة مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الوفاء بالمسؤولية المكلف بها من قبل مجلس محافظي الوكالة في هذا الشأن، ونكرر التأكيد على ضرورة أن يعالج نظام عدم الانتشار الشواغل الأمنية المشروعة لكل أطرافه، وإلا سيكون مصيره حتما التآكل والتحلل.

أود الإشارة هنا إلى قضية أخرى لا تقل أهمية في اتصالها بالعمل المتعدد الأطراف، وهي مسألة القذائف، حيث تجب الإشارة إلى مدونة سلوك لاهاي لمنع انتشار القذائف التسيارية. ونحن نرى أن مصداقية ونجاح مدونة السلوك، أو أية وثيقة أخرى، يعتمدان بالأساس على الصيغة النهائية للوثيقة وقابليتها للتطوير ومدى نجاحها في معالجة المسائل ذات الصلة بصورة موضوعية ومنتزعة تعالج الأبعاد المختلفة لهذه القضية، والتي لا يفوق أي منها أهمية الأبعاد الأخرى.

وفيما يتصل بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نجد أن من الضروري أن نذكر بأهمية التنفيذ الكامل لتوصيات برنامج عمل الأمم المتحدة الذي تم اعتماده عام ٢٠٠١، على المستوى الوطني بالأساس، بحيث يمكن بعد ذلك دعم الجهود الإقليمية والدولية ذات الصلة. ونرحب في هذا السياق بنجاح أعمال الاجتماع الذي عقد في نيويورك

ونشرها، بل واستخدامها، أحد أخطر التحديات التي تعترض سبيل العمل المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. ولعل حالة الخمول والجمود التي يعاني منها مؤتمر نزع السلاح في جنيف، والتي باتت تطرح علامة استفهام في أذهان البعض بشأن مستقبل المؤتمر ذاته هي خير دليل على حالة هذا التحدي وحسامته.

وإذ يرحب وفد مصر بالأفكار الجديدة التي طرحت على مدار العام المنصرم بشأن تسهيل التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، ربما بحلول عام ٢٠٠٤، وإذ يعبر وفد مصر عن أمله في أن تكلل هذه الأفكار والجهود بالنجاح، فإننا ندرك استمرار غياب الإرادة السياسية فيما بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح، وأن الأزمة الراهنة بالمؤتمر تتعدى في جوهرها أية إجراءات تكتيكية، وإنما تعكس، في حقيقة الأمر، ظاهرة أكثر عمقا في حالة العلاقات الدولية وفي دور العمل المتعدد الأطراف في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدولي.

وبالنسبة للجهود الدولية في مجال عدم الانتشار، فإننا نقف هنا، للأسف الشديد، أمام دورة جديدة للجمعية للأمم المتحدة وقد انقضى عام شهد خلاله الشرق الأوسط عنفا وتصعيدا وأحداثا فاقت كل التوقعات، نقف، في ذات الوقت، رغم كل هذه الأحداث، دون تقدم يذكر نحو معالجة خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها خطر انتشار الأسلحة النووية، وتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على مستوى المنطقة، وهو الهدف الذي نسعى إلى أن تدعمه الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن خلال اجتماعات الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن معالجة خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، وتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي على

السلاح. وبدلاً من أن نكون قادرين على إقامة احتفال حقيقي بهذه المناسبة المهمة، نجد أنفسنا قلقين، وبحق، بشأن الحالة السائدة في مجال نزع السلاح. وفي الحقيقة، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح حتى الآن من كسر الجمود فيما يتعلق ببرنامجه عمله ولذلك وصل العمل الموضوعي وإجراء مفاوضات فعالة متعددة الأطراف إلى طريق مسدود.

وهذا يثير قلقاً بالغاً، خاصة في وقت يتزايد فيه القلق بشأن إمكانية وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين. ويشهد هذا بالحاجة إلى نظام قوي متعدد الأطراف لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وتكمن فعالية النظام المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح في عالمية وتشغيل الاتفاقات الحالية المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وعلى وجه الخصوص، ينبغي بذل كل جهد لكفالة التنفيذ الكامل لنتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود عام ٢٠٠٠ وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتلك أمثلة قليلة من اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف ذات الصلة.

وبوصفنا دولة عضواً في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، أكدنا مجدداً للجنة في العام الماضي التزام بلدنا بأن ينهي، بحلول عام ٢٠٠٣، عملية تدمير جميع الألغام المخزونة، وفقاً لأحكام المادة ٤ من تلك الاتفاقية.

وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نبلغ اللجنة أن موزامبيق أنهت في شباط/فبراير من هذا العام، عملية تدمير تلك الأسلحة. وتلك العملية، التي بدأت في عام ٢٠٠١ بتدمير ٥٠٠ لغم، أسفرت عن تدمير ٨١٨ ٣٧ لغمًا مخزوناً في موزامبيق.

في شهر تموز/يوليه الماضي لرصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل بقيادة السيدة السفيرة كونيكو أونوغوتشي، مندوبة اليابان الدائمة لدى مؤتمر نزع السلاح والتي كان لتفانيها ولخبرتها أثر ملموس في إنجاح أعمال الاجتماع.

ختاماً، يود وفد مصر أن يؤكد على الحاجة إلى دعم نشاط الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح بكافة صورته. وندعو أن يسير الحوار بشأن ترشيح أعمال اللجنة الأولى بشكل يراعي الاستقرار الواجب في الإطار القانوني المنظم لمسؤوليات الجمعية العامة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي وأهمية التقدم بحذر وعناية للحفاظ على التوازن المطلوب في دور الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والتوازن المطلوب فيما بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة.

ولا يفوتنا أن نذكر أن للجمعية العامة دوراً أساسياً في هذا المجال وهي وحدها القادرة على إضفاء الشرعية اللازمة في هذا المجال.

**السيد تشيدومو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية):**

اسمحوا لي، في البداية أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأنا واثق بأن مداولاتنا ستكلل بالنجاح بفضل إدارتكم الماهرة وقيادتكم المتميزة. وأود أيضاً أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أهنئ بجمرة السفير آبي على تعيينه وكيلاً للأمين العام لشؤون نزع السلاح، وأن أؤكد له كامل تأييد حكومة بلدي في تنفيذ مهامه. وأود أيضاً أن أشيد بسلفكم، على الطريقة الممتازة التي أدار بها مداولات اللجنة أثناء الدورة الماضية للجمعية العامة.

إننا نحتفل هذه السنة بالذكرى الخامسة والعشرين لعقد أول دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع

نرحب بالجهود التي يبذلها حاليا الأمين العام للبدء في إجراء مناقشة على المستوى الفني بشأن هذه المسألة. وإذا بدأت مسألة الإصلاح تحدث تأثيرها على اللجنة الأولى، فإن وفد بلدي مستعد للإسهام في أن تسفر العملية عن نتيجة ناجحة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الوفود بضرورة إظهار الاحترام للمتكلمين. وإذا كان ينبغي إجراء مشاورات ملحة، ينبغي أن يجريها المندوبون على نحو يُظهر الاحترام.

**السيدة راستوفاك** (صربيا والجبل الأسود) (تكلمت بالانكليزية): في البداية، سيدي، أود أن أهنئكم، بالنيابة عن وفدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونحن واثقون بأن تجربتكم الوافية ومهاراتكم المهنية ستفضي بنا إلى تحقيق نتائج ناجحة للدورة الحالية للجنة. واسمحوا لي أن أؤكد لكم استعداد وفدي للعمل على نحو وثيق معكم لتحقيق هذا الهدف. وأود أن أعرب عن تهاني لأعضاء المكتب الآخرين.

لم تبرز أهمية إطار الأمم المتحدة لنزع السلاح بالنسبة للسلام والأمن الدوليين في العالم أبدا بشكل أكبر مما هي عليه الآن، لا سيما بالنظر إلى التهديد المتزايد لانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وإمكانية حيازة الإرهابيين لهذه الأنواع من الأسلحة. وتشكل الصلة بين انتشار هذه الأسلحة والأشكال الجديدة للإرهاب والشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين، مما يقتضي رداً مشتركاً من المجتمع الدولي.

ويمثل الهجوم الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر، الذي أعقبته هجمات إرهابية في جميع أرجاء العالم، بما فيها الهجوم على مكاتب الأمم المتحدة في بغداد، تحدياً مباشراً للافتراضات القائمة بشأن السلام والأمن، وخاصة لمدى قوة إطار نزع السلاح.

ويسعدنا أن نذكر أن الأطراف أكدت في الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، المعقود في تايلند في شهر أيلول/سبتمبر، التزامها بالقضاء النهائي على الألغام المضادة للأفراد. ونأمل أن يمكننا العمل المتضافر للمجتمع الدولي من تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تخليص العالم من الألغام الأرضية. ونأمل أيضاً أن يؤدي المؤتمر الاستعراضي الأول، المقرر عقده في العام المقبل في نيروبي، إلى اعتماد توصيات ذات معنى تعالج هذه المسألة على نحو شامل.

ويسعدنا أيضاً أن نذكر أن ١٤١ دولة قد انضمت حتى الآن للاتفاقية. ويمثل هذا خطوة إلى الأمام صوب تحقيق عالمية ذلك الصك المهم. ولتحقيق هذه الغاية، نحث الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على أن تفعل ذلك من دون تأخير.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها يشكلان تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية في مختلف أرجاء العالم، ولا سيما في القارة الأفريقية. وتشجعنا النتائج الإيجابية التي تمخض عنها الاجتماع الأول للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في نيويورك في شهر تموز/يوليه. إذ وفّر للدول فرصة فريدة من نوعها لتبادل الخبرات بشأن الجهود المضطلع بها على الصعيد الإقليمية والوطنية والدولية لتحقيق الهدف السامي المتمثل في إنهاء الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة في جميع أنحاء العالم.

إن تعدد التحديات الماثلة أمام المجتمع الدولي بوجه عام والأمم المتحدة بوجه خاص يجبر الأمم المتحدة على إجراء إصلاحات شاملة على جميع الصعد. وفي هذا الصدد،

التصديق على المعاهدة جارية في صربيا والجبل الأسود وستكتمل في المستقبل القريب.

وهناك خطر كبير من أن المواد الكيميائية قد تجد طريقها إلى أيدي الإرهابيين. وبغية منع هذا، يتعين علينا أن نحقق العالمية الكاملة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. بيد أن المسؤولية الأكبر تقع على عاتق الدول الأطراف في هذه الاتفاقية عن تنفيذها الكامل. وتقدم صربيا والجبل الأسود تقاريرها بشكل منتظم إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي عام ٢٠٠٣، استقبلنا خمسة أفرقة للتفتيش. وفي نهاية شهر أيلول/سبتمبر، بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، جرى تدمير أجهزة إنتاج الأسلحة الكيميائية في مؤسسة ترايال في كروسيفاتش.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن ارتياحنا للنجاح في إكمال المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي عقد مؤخرا في لاهاي. ويمثل الإعلان السياسي الذي تم الاتفاق عليه بتوافق الآراء والقرارات الأخرى التي اتخذتها الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية خطوات رئيسية في المضي إلى الأمام صوب هدفنا المشترك، ألا وهو القضاء على الأسلحة الكيميائية.

وترى صربيا والجبل الأسود أن التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية وزيادة تعزيزها شرط لازم رئيسي للتصدي بشكل كاف للتهديد الذي يمثله انتشار العوامل البيولوجية أو المواد السامة. وإحراز نتيجة ناجحة في الاجتماع المقبل للدول الأطراف في هذه الاتفاقية ستكون له أقصى أهمية لتعزيز أهداف الاتفاقية.

ونرحب أيضا باعتماد مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية. فهي خطوة رئيسية نحو تعزيز

هناك وسائل للمجتمع الدولي لمكافحة هذه التحديات. ومع ذلك، فإن فعالية هذه الوسائل ستشكلها مقدرتنا على تحسين الترتيبات القائمة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسليح. ولكي نجعل هذه الآليات أكثر فعالية، يتعين علينا أن نتيقن من أنها شاملة وتنفذ تنفيذا كاملا ومشفوعة بنظام قوي للتحقق.

وتمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الركن الأساسي للنظام الدولي لعدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تكون زيادة تعزيز هذا النظام في صميم اهتمامنا. وينبغي أن نسعى جاهدين إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار بوصفها تديرا ضروريا لتحقيق فعاليتها. ونحن مقتنعون بأن الامتثال التام لأحكام معاهدة عدم الانتشار أمر ضروري لتحقيق الأهداف المحددة في المعاهدة. وصربيا والجبل الأسود، بوصفها دولة طرفا في المعاهدة، ملتزمة بذلك الهدف.

وتتشاطر الآراء، التي أعرب عنها في العديد من البيانات خلال هذه المناقشة العامة، بأنه ينبغي أن تولى أعلى أهمية لعالمية تنفيذ نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي بداية عام ٢٠٠٢، جرى تجديد اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في صربيا والجبل الأسود، مما يمكن من المزيد من تعزيز تعاوننا مع الوكالة.

وأود على نحو خاص أن أسترعي انتباهكم إلى مسألة سلامة النفايات النووية. وينبغي دعم فرادى الدول الأعضاء في جهودها للتصدي لهذه المسألة بضمان توفير الأموال الكافية لها. وتقوم صربيا والجبل الأسود باتخاذ الخطوات اللازمة، بمساعدة الشركاء الدوليين، لإيجاد حل طويل الأجل لمسألة النفايات النووية.

ونؤيد أيضا العمل على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. وعملية

الواردة في الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بلدي اعتمد التشريع اللازم لقبول تعديل المادة ١ من اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة كما أنه قبل البروتوكول الرابع الملحق بالاتفاقية.

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، أودع بلدي لدى الأمين العام للأمم المتحدة صكاً بالتصديق على اتفاقية أوتاوا، منضماً بذلك إلى أسرة الأمم التي تسعى إلى القضاء على الألغام الأرضية، وهي نوع خطير من السلاح يسبب الضرر والخسارة في أرواح المدنيين. وتمثل الألغام الأرضية مشكلة خطيرة لبلدي، نظراً لأنه، وفقاً للتقديرات، توجد ١٠ ملايين متر مربع في صربيا والجبل الأسود ملوثة بالألغام. وبالتالي، نحن بحاجة إلى مساعدة مالية للتصدي لهذه المسألة بطريقة وافية وفي الوقت المناسب، إذ أن لهذه المشكلة عواقب إنسانية طويلة الأجل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نتعاون مع البلدان المانحة للتصدي لمسألة مخزونات الألغام. ووفقاً للبيانات الرسمية، هناك ٦٤١ ٣٢٢ ١ لغماً في مخزونات بلدي. ويجري حالياً العمل في مشروع لتدمير جزء من تلك المخزونات، ولكن الموارد الإضافية ضرورية. وندعو البلدان المانحة إلى تقديم المساعدة المالية لهذا الجهد.

واسمحوا لي أن اختتم بياني بالإعراب عن تأييدنا لمبادراتكم الرامية إلى تحسين فعالية عمل اللجنة الأولى. ونأمل، خلال الدورة الحالية للجمعية، أن نتمكن بشكل مشترك من إيجاد وسيلة لتحسين عمل اللجنة، لكي تتمكن من الاستجابة على نحو أكثر فعالية للتحديات الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي.

**السيدة تاغويناغ (الفلبين)** (تكلمت بالانكليزية):  
إننا نشارك الوفود الأخرى في تهنتكم، سيدي، على

إطار عدم الانتشار بكامله. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى المدونة.

وتواجه منطقة جنوب شرقي أوروبا تحديات وتهديدات خطيرة بسبب الإرهاب والجريمة المنظمة. ونرى أنه لن يهيب الشروط اللازمة لمواجهة هذه التحديات الأمنية بفعالية سوى الاندماج التام لبلدان المنطقة في التحالفات الأوروبية - الأطلسية وزيادة تعزيز التعاون الإقليمي، وهما هدفان يولييهما بلدي أهمية كبيرة.

وثمة مشكلة أخرى تؤثر على الاستقرار في منطقتنا هي انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصلته المباشرة بالجريمة المنظمة والإرهاب. ونرى أننا إذا كنا نسعى إلى حل هذه المشكلة، يتعين علينا ضمان التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وخاصة من خلال تعزيز مراقبة الصادرات والتعاون الإقليمي والدولي. وأود أن أعرب عن ارتياحنا للنتائج الناجحة التي أحرزها الاجتماع الأول لفترة العامين بشأن تنفيذ برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠٠١، الذي أظهر توافقاً قوياً في الآراء بين الدول الأطراف لتعزيز تعاونها على جميع الأصعدة، وكذلك لاتخاذ تدابير إضافية لمكافحة التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ونؤيد إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للتفاوض بشأن إبرام صك ملزم قانوناً لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، كما أوصى بذلك فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة.

وصربيا والجبل الأسود، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة، تؤيد تأييداً كاملاً الأهداف

الدول التي هناك حاجة إلى توقيعها وتصديقها - أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ويتعلق مصدر قلقنا الثالث بفشل الجهود في مؤتمر نزع السلاح في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله طوال السنوات السبع الماضية، مما أدى إلى توقف المفاوضات بشأن مسائل مهمة لنزع السلاح مثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويتعلق مصدر قلقنا الرابع بالافتقار المستمر إلى توافق آراء، على الرغم من المباحثات التي عقدت عبر السنين في هيئة نزع السلاح بشأن الأهداف وجدول الأعمال فيما يتعلق بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ومما يؤسف له حقاً أنه لم يحرز تقدم في التوصل إلى توافق آراء للمضي قدماً لعقد الدورة الاستثنائية.

وقد تفاقمت هذه الشواغل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار تفاقماً إضافياً نتيجة لتزايد احتمال وقوع أعمال إرهابية قد تتضمن استعمال أسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من أن الحقائق التي ذكرتها تبدو مهولة، فلا ينبغي أن تمنعنا من المتابعة الفعالة لعملنا في اللجنة الأولى. ولا تزال الفلبين مقتنعة بأننا من أجل الاستجابة الفعالة لتلك الشواغل نحتاج إلى تعزيز مفاوضاتنا في المجال المتعدد الأطراف. ونكرر أيضاً وجهة نظرنا في أننا من خلال التركيز على غاية مشتركة، يمكن أن نضيق الخلافات في وجهات نظرنا.

وتظل الفلبين صامدة في التزامها بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وكجزء من التزامنا، وقّعت الفلبين في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ اتفاق بشأن المرافق مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويحكم الاتفاق تشغيل وصون ثلاثة مرافق أسهمنا بها لنظام الرصد الدولي.

انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، كما إننا نهني أعضاء مكتبكم الآخرين. والفلبين واثقة بأن تجربتكم الواسعة ستوجه عمل اللجنة الأولى هذا العام إلى احتتام مثمر ومفيد.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة للترحيب في اللجنة الأولى بوكيل الأمين العام الجديد لشؤون نزع السلاح، السيد نوبوياسو آبي. ووفد الفلبين مقتنع بأن وكيل الأمين العام آبي سيواصل جهود سلفه، السيد جايناثا دانابالا، في تعزيز قضية نزع السلاح والأمن الدولي.

ويؤيد وفدي بيان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، الذي سيديلي به لاحقاً وفد ميانمار، كما أننا نود أن نشير بإيجاز في بياننا إلى نقاط تمنا على الصعيد الوطني.

وتتشاطر الفلبين قلق الوفود الأخرى حيال عدم إحراز تقدم في الساحة المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونشعر خاصة بالقلق حيال النقاط التالية.

أولاً، هناك صعوبة في المضي قدماً في نزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إذ نلاحظ أنه بعد ثلاث سنوات من المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد عام ٢٠٠٠، لا يزال الالتزام الجماعي والقاطع من الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة ترسانتها النووية بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة ويمكن التحقق منها، غير متحقق إلى قدر كبير. كما أن قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الانسحاب من المعاهدة وإعادة بدء برنامجها لتطوير الأسلحة النووية سبب إضافي للقلق.

ويتعلق مصدر قلقنا الثاني بفشل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على الرغم من تصديق عدد متزايد من البلدان عليها. وتكرر الفلبين مجدداً نداءها للدول التي لم توقع بعد على المعاهدة ولم تصدق عليها - وخاصة

وفي ذلك الصدد، ترى الفلبين أن برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في عام ٢٠٠١ خطوة في الاتجاه الصحيح. وشاركت الفلبين بنشاط في الاجتماع الأول للدول الذي يعقد مرة كل سنتين المعني ببرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي عقد في شهر تموز/يوليه الماضي. وأثناء ذلك الاجتماع، أكدنا على الحاجة إلى توثيق الروابط فيما بين التنفيذ الوطني والمبادرات الإقليمية والعمل العالمي لكفالة تنفيذ برنامج العمل بطريقة ذات معنى.

وإحدى الخطوات الرئيسية التي اتخذتها الفلبين للتصدي لمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التعزيز المستمر لقدراتنا على إدارة المخزونات. وقد وضعت الفلبين أيضا لوائح لا تؤدي دور الأدوات الفعالة في معالجة ذلك الشاغل فحسب، ولكن أيضا تتفق إلى حد كبير مع برنامج العمل.

وتنشئ الفلبين أيضا شبكات سلامة لحماية الأطفال من الآثار السلبية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وكجزء من تلك الاستراتيجية الطويلة الأجل لمعالجة التكاليف الإنسانية وعواقب انتشار الأسلحة الصغيرة، ينفذ بلدي برنامجا شاملا للأطفال في الصراعات المسلحة.

أخيرا، تتشاطر الفلبين وجهة نظر العديد من الوفود بشأن الحاجة إلى إصلاح شامل في الأمم المتحدة. وبينما نؤيد الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط من الجمعية العامة واللجنة الأولى لتمكينهما من التصدي بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة للتحديات التي تواجهها الآن والتي سنواجهها في المستقبل، نعتقد أيضا أنه ينبغي احترام الالتزامات الحالية الموجودة بالفعل في مجالي نزع السلاح والأمن الدوليين.

وفي نيسان/أبريل من هذا العام، نظمت الفلبين أيضا حلقة دراسية عن منع انتشار الأسلحة الكيميائية، وقادها ممثلون من منظمة منع الأسلحة الكيميائية. والفلبين بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، على وشك البدء في عملية إصدار وتنفيذ تشريع وطني للاتفاقية.

وفي العام الماضي، انضمت الفلبين أيضا إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية. وتشاطر الفلبين الدول المنضمة الأخرى لمدونة قواعد السلوك رأيتها في أن المدونة خطوة إلى الأمام صوب إدماج القذائف التسيارية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح المتعدد الأطراف.

وستواصل الفلبين أيضا العمل بالتعاون مع شركائنا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لمتابعة المشاورات لكفالة التنفيذ الفعال لإنشاء منطقة جنوب شرقي آسيا الخالية من الأسلحة النووية. وتؤيد الفلبين أيضا الجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، وترى أنها تطور إيجابي في تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي.

إن أسلحة الدمار الشامل ليست هي التهديدات الوحيدة للسلم والأمن الدوليين. فالعالم يتعرض لتهديد مماثل من انتشار أسلحة قاتلة أخرى وعلى وجه التحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية. وانتشار تلك الأسلحة واتساع نطاقها من دون ضابط يشكلان خطرا كبيرا على السلم والأمن والسلامة، ولا سيما على النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة للبلدان النامية. وقد أدى الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة أيضا إلى نشوب صراعات مسلحة في أجزاء عديدة من العالم، مما أثر سلبا على ملايين من المدنيين الأبرياء ومعظمهم من النساء والأطفال.

إلا على مجرد كلمات، وخاصة في المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولكن في الواقع، لا تظهر الدول الحائزة لأسلحة نووية أية نية للتخلي عن أسلحتها النووية، سواء الآن أو في أي وقت في المستقبل المنظور. ويُحتفظ بالآلاف من الأسلحة النووية ويجري تطوير أسلحة نووية جديدة لشن الحروب.

لقد صار عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل الهدف الأساسي والملح. ولا تستطيع بعض الدول السعي إلى التعاون النووي للأغراض السلمية، بينما هناك دول أخرى تحصل على المساعدة في تطوير برامج نووية غير خاضعة للضمانات وبناء وتحديث قذائف ونظم مضادة للقذائف ويسمح لها بإسراع الانتشار النووي الرأسي، بما في ذلك في مناطق التوتر.

وبينما يجري تجاهل التهديدات النووية الحقيقية - وهي وجود منازعات خطيرة بين الدول المسلحة نوويا - تُبدل محاولة لتركيز الاهتمام على خطر احتمال وقوع بعض أسلحة الدمار الشامل في أيدي أطراف غير حكومية وجماعات إرهابية.

ومن ناحية أخرى تزايد الإنفاق العسكري. فطبقاً لآخر تقرير صدر عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام ارتفع المستوى الحالي للإنفاق العسكري العالمي بنسبة ١٤ في المائة بالأرقام الحقيقية عما كانت عليه في أدنى مستوى لها بعد الحرب الباردة في عام ١٩٨٩. وتبني بضع دول ترسانات عسكرية هجومية ضخمة - وتعمل عادة بالتعاون مع بعضها البعض - بينما تجبر في أحيان كثيرة الدول الأضعف على نزع سلاحها والتنازل عن إمكانية تطوير أي وسائل معقولة للدفاع عن النفس.

لقد أصيب مؤتمر نزع السلاح وآليات نزع السلاح الأخرى بالشلل - وليس السبب في ذلك تعنت بلدان عدم

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): على الرغم من أنني أشعر بقدر من التهميش هنا، فمن دواعي سروري أن أهنيئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ونحن على ثقة بأن اللجنة، بفضل قيادتكم المقتردة، ستحقق أفضل النتائج. ويمكنكم التعويل على تعاوننا. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن صادق تقدير باكستان لقيادة أوغندا الماهرة خلال العام الماضي. ونحن نرحب بتعيين السيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام الجديد لشؤون نزع السلاح، ونؤكد له كامل تعاوننا في الترويج لأهداف نزع السلاح المتفق عليها.

وتجري مناقشة اللجنة المفتوحة بشأن نزع السلاح في وقت عصيب لتعزيز السلام والأمن. أولاً، لقد حدث تآكل خطير في مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بمفهوم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها. ثانياً، أصيب مفهوم "الأمن المتساوي"، الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح والذي انبثق من مفهوم السيادة المتساوية للدول، بضرر كبير. ويزداد عدم التماثل في القوة والثروة، مما يعزز ميل الدول الأقوى إلى استخدام القوة وميل الضعفاء إلى الرد بوسائل غير متماثلة.

كان من المفروض أن يجري تعزيز الأمن المتساوي بصورة أساسية من خلال نزع السلاح العام والكامل، في المجالين التقليدي وغير التقليدي. وكان عدم انتشار الأسلحة النووية تدبيراً مؤقتاً والغرض النهائي منه نزع السلاح النووي الكامل. وكان ينبغي الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. وكان من المفروض تحديد الأسلحة التقليدية وخاصة في السياق الإقليمي.

وقد أفسدت تلك الأهداف إن لم تكن حربت. واليوم، ينبذ نزع السلاح العام والكامل على أنه حلم من أحلام المدينة الفاضلة. ولا يحصل نزع السلاح النووي

وللأسف، لا تنعكس هذه الحقائق في التقييمات والوصفات التي تقترحها الدول الكبرى، أو تحالف الخطة الجديدة، أو حتى الأمم المتحدة.

ولذا يبدو من الضروري أن يُصاغ توافق آراء جديد بشأن كامل نطاق قضايا نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار، وذلك على أساس مبادئ الميثاق والاتفاقات العالمية، خاصة الإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وأي جدول أعمال جزئي تفرضه الدول الكبرى بطريقة أنانية إنما هو وصفة لزيادة انعدام الأمن الدولي واستمرار التأزم في مفاوضات نزع السلاح.

إن النهج الأفضل لنزع السلاح وعدم الانتشار اليوم، كما كان في الماضي، يتضمن العناصر التالية. أولاً، ينبغي التفاوض لإبرام معاهدات واتفاقات غير تمييزية ومتفق عليها دولياً، وينبغي تعزيز التقيد بها من خلال آليات محددة ومصممة لذلك الغرض. ثانياً، ينبغي إزالة الشواغل الأمنية الأساسية للدول - الشواغل التي تدفعها نحو السعي إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل ومنظومات الأسلحة المتطورة. ثالثاً، ينبغي للدول القوية عسكرياً أن تشجع نزع أسلحة الدمار الشامل والقذائف من خلال التعاون، مع العمل في نفس الوقت على تحقيق منع الانتشار بطريقة منصفة. رابعاً، ينبغي تقديم الحوافز - وليست المثبطات فحسب - لقبول وتنفيذ التزامات عدم الانتشار.

لم تقتن باكستان على مبيض سلاحاً نووياً وقدرة في مجال القذائف لكي تردع خصمنا التقليدي، الهند، من العدوان علينا، إلا بعد أن حازت الهند على أسلحة نووية وأجرت تجاربها عليها وأعلنت نفسها دولة حائزة للسلاح النووي. وليس من مصلحة باكستان الاستراتيجية أن تسمح بانتشار الأسلحة النووية إلى بلدان أخرى.

الانحياز، ولكن لأن بعض الدول الكبرى غير راغبة في السماح بالبدء في مفاوضات بشأن القضايا ذات الأولوية القصوى - وهي قضايا نزع السلاح النووي. كما أنها غير راغبة في التصدي للتهديدات الحالية والمقبلة التي تواجه الأمن العالمي والناشئة عن تطوير أسلحة نووية جديدة للقتال الحربي؛ وتطوير ونشر منظومات مضادة للقذائف التسيارية؛ والعسكرة الجارية حالياً للفضاء الخارجي. وهذه الدول غير مستعدة للتفاوض إلا بشأن القضايا التي ترى أنها تهدد أمنها هي، أي قضايا انتشار أسلحة الدمار الشامل والقدرات في مجال القذائف - وبشأن هذه القضايا، أيضاً، تضع استثناءات لحلفائها وشركائها الاستراتيجيين وتمنحهم معاملة خاصة.

لقد نشأ انشقاق قانوني وسياسي هائل في مجال عدم الانتشار النووي. فبينما لا تعترف معاهدة عدم الانتشار النووي إلا بخمس دول حائزة للأسلحة النووية توجد اليوم في الواقع ثمان دول حائزة للأسلحة النووية - إن لم تكن تسع دول. ويحتاج ذلك الانشقاق إلى حل. ولا يمكن حله إلا في سياق عملية لنزع السلاح النووي تقوم بها كل الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ولا يمكن أن ينجح عدم الانتشار إلا إذا عولجت بفعالية الشواغل الأمنية الأساسية للدول. وكما شهدنا في الأيام الأخيرة، قد نتج عن الجهود الأحادية والانتقائية لفرض عدم الانتشار النووي تفاقم خطر الانتشار وتساعد التوترات في المناطق المعنية وزيادة خطر استعمال القوة.

ولقد ثبت حتى الآن، على سبيل المثال، أن الافتراضات - التي تقوم على أساس معلومات استخباراتية مشكوك فيها - بشأن حيازة العراق لأسلحة دمار شامل لا أساس لها من الصحة، وهو ما يثبت خطورة عقيدة عدم الانتشار الوقائي والقسري.

منها في الأيدي الخاطئة أمرا مستحيلا. ونحن مستعدون تماما للتصدي بأي ثمن للتهديدات المتعددة الأبعاد لأصولنا الاستراتيجية.

إن باكستان طرف في الاتفاقيات الدولية التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ونحن ملتزمون بالوفاء بالتزاماتنا في إطار تلك الاتفاقيات بشكل كامل وصادق.

وتعتقد باكستان أنه ينبغي تحقيق تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية من خلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي. ومن الأولويات الرئيسية بالنسبة لباكستان، ضمان التحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية التي أعلنتها الهند عندما صدقت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإلى أن تُدمر مخزونات الهند من الأسلحة الكيميائية ستحتاج باكستان إلى أن تأخذ في الحسبان خطر الهجوم بالأسلحة الكيميائية في أي صراع مع الهند. كما ستواصل باكستان تعاونها في الجهود الدولية المبذولة للسيطرة على التدفق المدمر للأسلحة الكيميائية وسلاتها.

أما ترتيبات التحقق من حظر الأسلحة البيولوجية فلم توضع في صيغة رسمية حتى الآن، برغم الجهود الصادقة التي تبذلها الدول الأطراف. ونحن مستعدون للعمل مع الدول المعنية على تطوير وسائل متفق عليها وغير تمييزية، اتساقا مع اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسامية، للحيلولة دون قيام أية دولة باستحداث أسلحة بيولوجية في الخفاء. ومع ذلك، لا نعتقد من الجائز أن يُعهد إلى مجلس الأمن بمسؤوليات التحقق في مجال أسلحة الدمار الشامل، لأن مهامه تتعلق أساسا بصون السلام والأمن، ولأن حقوق وواجبات الدول في المجلس ليست متكافئة بين الأعضاء الخمسة الدائمين والدول الأخرى. وهذا الجهد من شأنه أن يقوض مصداقية نظم المعاهدات القائمة. والأجدر بنا، بدلا من ذلك، أن

ونحن نشاطر القلق من أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يمكن أن يزعزع استقرار البيئة الأمنية العالمية، خاصة في مناطق حساسة معينة من العالم. وباكستان مستعدة للعمل كشريك في وقف الانتشار. ولكن المطالب غير المعقولة، مثل تلك المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) - الذي أُنخذ بدون مشاركتنا - في حين تحتفظ الدول الحائزة حاليا للأسلحة النووية بأسلحتها هذه، مطالب غير مقبولة وغير واقعية. فهناك حاجة إلى فهم وقبول ضرورات باكستان الاستراتيجية الخاصة - لا سيما التهديد القادم من جارتنا، الهند.

ورغم أن الحالة تختلف في جنوب آسيا، التزمت باكستان بعدم تقويض الأهداف الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار. ونحن مستعدون للالتزام بوضوح بأن تستمر باكستان في العمل وفقا للالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة حتى نمنع أي انتشار نووي إضافي.

وباكستان، وفقا لالتزاماتها باعتبارها دولة حائزة للأسلحة النووية منذ شباط/فبراير ٢٠٠٠، أسست رسميا آلية متطورة للقيادة والتحكم النوويين لكي تضع ضوابط صارمة للإشراف. وتشرف هيئة القيادة الوطنية، برئاسة رئيس البلاد، على ضوابط الإشراف هذه على كل الأصول، بما في ذلك مكونات الأسلحة الاستراتيجية والمواد الانشطارية. وتهدف تلك الضوابط إلى ضمان القضاء التام على مخاطر تسرب المواد أو التكنولوجيا على حد سواء، وإلى تفادي الإطلاق بشكل غير مقصود أو غير مصرح به. وقوة القيادة الاستراتيجية، التي أنشئت في كل الأفرع الثلاثة للقوات، تكفل عدم استعمال أسلحتنا الاستراتيجية مطلقا بشكل غير مقصود أو عرضي أو بدون التفويض اللازم. كما أنها اعتمدت تدابير إضافية خاصة بالأمن والسلامة لمنع الاستيلاء على تلك الأصول بغرض الإيذاء وجعل وقوع أي

الكيميائية لتكون قادرة على التصدي لتهديد الأسلحة الكيميائية. وبالنسبة للأسلحة البيولوجية، يمكن النظر في إمكانية وضع ترتيبات خاصة إلى حين إنجاز اتفاق متعدد الأطراف.

وترغب باكستان في الاستئناف المبكر للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المكلف بالتفاوض على صكوك ملزمة قانونا لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وإبرام تلك الصكوك على أساس توافق الآراء، بما يسهم في صون السلام والأمن عند الحد الأدنى من التسلح، وعلى أساس الأمن المتساوي وغير المنقوص لجميع الدول. والمسائل الأربع التالية، من وجهة نظرنا، ينبغي أن تشكل جدول الأعمال الأساسي لمؤتمر نزع السلاح.

المسألة الأولى هي نزع السلاح النووي. والمفاوضات بشأن ذلك البند ذي الأولوية في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، لا يمكن أن تظل مجمدة إلى ما لا نهاية. والدول الحائزة للأسلحة النووية، الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ملزمة بالقضاء على الأسلحة النووية، ولا بد لها من تنفيذ ذلك الالتزام عمليا.

المسألة الثانية هي ضرورة أن يظل الفضاء الخارجي فعليا معزل عن سباق التسلح وعن أسلحة الدمار الشامل. وإجراء مفاوضات بشأن تلك المسألة مهم أيضا لكسر الجمود الراهن الذي حل بمؤتمر نزع السلاح.

المسألة الثالثة هي إبرام معاهدة عالمية شاملة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها، بشأن المواد الانشطارية، لتكون أداة لنزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية على حد سواء.

المسألة الرابعة هي إبرام صك دولي ملزم قانونا لإعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات أمن سلبية

نعزز معاهدات نزع السلاح، وحيثما تقتضي الضرورة، أن نحسن آليات التحقق الخاصة بها، بما في ذلك ما يتعلق منها بالامتثال لتلك المعاهدات.

كما تتشاطر باكستان الشواغل العالمية فيما يتعلق بالانتشار الجامح للقذائف التسيارية. ونحن على استعداد للتعاون في وضع تدابير غير تمييزية يتم التفاوض عليها عالميا، لتجنب انتشار القذائف. وقد أحطنا علما بالمبادرات المستقلة المتخذة بشأن مسألة القذائف، مثل مدونة السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية. إلا أننا نلاحظ أن عددا كبيرا مما يطلق عليه الدول الناشطة في مجال القذائف ما زال خارج مظلة هذه المدونة. وباكستان لا يمكنها أن تقبل أية قيود تمييزية، ولا سيما تلك التي لم تقبلها جارتنا الهند، أو التي من شأنها منع باكستان من ضمان مصداقية قوتها الرادعة.

وتفهم باكستان الشواغل المتعلقة بالتهديد الماثل في حيازة الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل. ومن المهم، في هذا السياق، أن تُقبل وتُنفذ، على الصعيد العالمي، اتفاقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الحماية المادية للمواد النووية. ومن المفيد أيضا إعداد برامج لضمان حماية "الأسلحة النووية السائبة"، والمواد الانشطارية غير المشمولة بحماية كافية. وقد اتخذت باكستان كل التدابير الوطنية الممكنة لكفالة سلامة وأمن أراضينا من الأسلحة النووية والقذائف. ونحن على استعداد للمشاركة في وضع تدابير متفق عليها دوليا، لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. لذا، تقترح باكستان عقد اجتماع لخبراء تقنيين من المتخصصين في مجال أسلحة الدمار الشامل، لتقييم حقيقة هذا التهديد المزعوم.

وينبغي أن تركز مداولاتنا أيضا على حقيقة أن الخطر الكامن في حصول الإرهابيين على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية يعتبر، نسبيا، أكبر بكثير من التهديد الذي تمثله حيازتهم لأسلحة نووية. ويمكن تقوية منظمة حظر الأسلحة

في سبيلها إلى نشر سلسلة “أعني” من القذائف المتوسطة المدى. وقذائف براهموس الانسيابية البحرية والغواصات ذات القدرة النووية التي تعمل الهند على حيازتها، ستزودها بقدرة على الضربة الثانية. ومع أن الهند تعلن تمسكها بسياسة عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية، فإن النظرية التي تعتنقها تنص على أنه “في حالة وقوع هجوم كبير ضد الهند أو القوات الهندية في أي مكان، سواء بالأسلحة البيولوجية أو الأسلحة الكيميائية، ستحتفظ الهند بخيار الرد على هذا الهجوم بالأسلحة النووية”. وحيازة الهند لمنظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ونظم الإنذار المبكر المتطورة - مثل نظام فالكون الذي تورده إسرائيل - سيزيد من الخيارات المفتوحة أمام الهند لتوجيه الضربة الأولى.

إن باكستان لا ترغب في الدخول في سباق تسليح نووي أو استراتيجي مع الهند. ولكننا سنتخذ كل التدابير اللازمة لضمان مصداقية قوة ردعنا الاستراتيجي في مواجهة أي استعمال أو التهديد باستعمال القوة ضد أراضينا أو ضد أرضتنا أو منشآتنا الاستراتيجية.

والحفاظ على استقرار الردع الاستراتيجي في جنوب آسيا يستدعي النظر على سبيل الاستعجال في اقتراحات باكستان باتخاذ إجراءات تقييدية متبادلة في مجال الأسلحة النووية والقذائف. وتتضمن تلك الاقتراحات: أولاً، إعلان وقف اختياري ثنائي لإجراء مزيد من تجارب الأسلحة النووية؛ ثانياً، الإبقاء على الأسلحة النووية في حالة عدم تأهب - وباكستان، كسياسة عامة، لا تحتفظ حالياً بقذائفها مجهزة برؤوس حربية نووية؛ ثالثاً، عدم نشر قذائف تسيارية ذات قدرة نووية؛ رابعاً، إضفاء الصفة الرسمية على التفاهم المتعلق بتقديم إخطار مسبق بوقت كاف عن تجارب إطلاق القذائف؛ خامساً، الموافقة على إعلان وقف اختياري لحيازة ونشر منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية؛ سادساً، اتخاذ تدابير أخرى لبناء الثقة، بغرض الحد من خطر

ضد استخدام تلك الأسلحة. وذلك الصك يمكن أن يكون بمثابة تدبير آخر لبناء الثقة، من حيث توفيره ضمانات موثوق بها ضد انتشار الأسلحة النووية.

وفي حالة إدراج مسائل أخرى في برنامج العمل التفاوضي لمؤتمر نزع السلاح، ستسعى باكستان إلى إعطاء الأولوية لتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وقد طلبت الجمعية العامة أكثر من مرة من مؤتمر نزع السلاح صياغة مبادئ تكون بمثابة إطار لإبرام اتفاقات إقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية. وقد تشجعنا بملاحظة أن العمل جارٍ لتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه. ويشجعنا أيضاً أن نرى أن العمل الجاري في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يتقدم بصورة مرضية.

ونقدر رغبة المجتمع الدولي واهتمامه فيما يتعلق بصون وتعزيز السلام والأمن بين باكستان والهند. وقد اقترحت باكستان اعتماد نظام تقييدي استراتيجي لجنوب آسيا، يتألف من ثلاثة عناصر متشابكة: أولاً، اتخاذ تدابير تقييدية متفق عليها ومتبادلة في مجال الأسلحة النووية والقذائف، لمنع الاستعمال المتعمد أو العارض للأسلحة النووية؛ ثانياً، إقامة توازن في حيازة الأسلحة التقليدية، باعتبار ذلك تدبيراً لبناء الثقة بين البلدين؛ وثالثاً، إنشاء آلية سياسية لتسوية الصراعات الثنائية القائمة، ولا سيما النزاع الأساسي بينهما حول جامو وكشمير.

إن عدم وجود تفاهم بين الهند وباكستان على الإجراءات العملية لإدارة علاقتهما النووية، ينبغي أن يكون مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي. وقد أعلنت الهند - ودأبت على تنفيذ - نظريتها النووية الخطرة التي تتوخى تطوير ونشر مجموعة ثلاثية من الأسلحة النووية، في البر والبحر والجو. فنشرت قذائف بريفتي القصيرة المدى؛ وهي

التدريبات العسكرية والقوات المشاركة فيها؛ رابعاً، التخلي صراحة عن المفاهيم الخطرة مثل الحرب المحدودة والضربات الجراحية، أو المطاردة الحثيثة؛ خامساً، ضمان عدم قيام أي من الدولتين بامتلاك القدرة على القيام بهجمات مفاجئة؛ سادساً، التوصل إلى تفاهم بشأن عدم نشر القذائف التسيارية؛ سابعاً، عدم حيازة نظم أسلحة من شأنها أن تؤدي إلى تقويض التوازن الاستراتيجي في المنطقة، ولا سيما نظم الدفاع المضادة للقذائف؛ ثامناً، الاتفاق في نهاية الأمر على عدم استخدام القوة أو عقد معاهدة عدم اعتداء.

أخيراً، لكي يتحقق السلام الدائم في جنوب آسيا، لا بد من إجراء حوار سياسي جاد ومستدام بشكل متكامل لتسوية الأسباب الكامنة التي تؤدي إلى الصراع والمواجهة. والتوصل إلى حل مبكر للخلاف بشأن جامو وكشمير هو مفتاح السلم والأمن في جنوب آسيا. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، اقترح الرئيس مشرف، رئيس باكستان، أمام الجمعية العامة خطة عمل لإقرار السلام بين الهند وباكستان - بما في ذلك بدء حوار ثنائي؛ ووقف إطلاق النار بشكل متبادل على طول خط المراقبة؛ ووقف أعمال العنف التي تقوم بها القوات الهندية والمناضلون الكشميريون من أجل الحرية داخل كشمير التي تحتلها الهند؛ وتعزيز الرصد على خط المراقبة على كل من الجانبين؛ والحفاظ على توازن الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، بين البلدين. وللأسف، رفضت الهند بشكل قاطع خطة العمل التي اقترحتها باكستان. ومن أجل السلام، نأمل أن تفكر الهند ملياً وأن ترد بصورة إيجابية على المقترحات البناءة التي قدمها رئيس باكستان.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يشجع الهند على الرد الإيجابي لصالح العدالة وحقوق الإنسان للشعب الكشميري، ولصالح السلم والأمن في جنوب آسيا ولصالح الأهداف النبيلة لنزع السلاح وعدم الانتشار العالميين.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية.

استعمال الأسلحة النووية نتيجة حادث أو خطأ في الحساب؛ وسابعاً، مناقشة كل منا لنظريات الأمن النووي التي يعتنقها الآخر، تحاشياً لحادث سباق تسلح إقليمي في مجال الأسلحة النووية والقذائف.

والعنصر الثاني في نظام ضبط النفس الاستراتيجي الذي اقترحه هو الحفاظ على التوازن في مجال الأسلحة التقليدية. وميزانية الدفاع الهندية قد زادت بنسبة ١٠٠ في المائة تقريباً خلال السنوات الخمس الماضية، بينما ظلت ميزانية الدفاع الباكستانية على حالها. وستبلغ مشتريات الهند من الأسلحة أكثر من ١٠٠ بليون دولار خلال السنوات القليلة المقبلة. وتوفير بعض نظم الأسلحة المتطورة للهند - مثل أنظمة باتريوت - ٣ المضادة للقذائف، ونظام الإنذار المبكر المحمول جواً من طراز فالكون والنظام الراداري غرين باين، وكلاهما صناعة إسرائيلية، والغواصات النووية الروسية إلى جانب حاملة طائرات - أمر يهدد بالقضاء على التوازن التقليدي. ونحضر موردي الأسلحة للهند على ممارسة ضبط النفس.

إن اختلال التوازن التقليدي سيزيد من خطر الاعتداء الهندي على باكستان. وقد بدأ القادة السياسيون والعسكريون في الهند بالفعل يتكلمون عن حرب محدودة، وعمليات تعقب حثيثة وضربات وقائية ضد باكستان. ومعظم القوات العسكرية الهندية التي يزيد قوامها على ١,٥ مليون جندي وما لديها من أصول عسكرية موزعة بشكل دائم ضد باكستان. ومن شأن هذا الاختلال في التوازن التقليدي أيضاً تخفيض العتبة النووية في جنوب آسيا.

وتقترح باكستان الإجراءات المتبادلة التالية في الميدان التقليدي حفاظاً على الاستقرار الاستراتيجي: أولاً، الاحتفاظ بنسبة مقبولة من القوات المسلحة الهندية والباكستانية؛ ثانياً، تقييد إدخال الأسلحة الثقيلة في المناطق المتاخمة للحدود؛ ثالثاً، فرض قيود إضافية على حجم

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وحُثت الدول المتضررة من الألغام على أن تقدم، قبل انعقاد مؤتمر الاستعراض، الخطط والأولويات وتقييمات الاحتياجات اللازمة لتنفيذ برامج الأعمال المتعلقة بالألغام في إطار المواعيد النهائية التي حددتها الاتفاقية. ودعت جميع الأطراف إلى أن تعد خططاً، قبل مؤتمر الاستعراض، لحشد الموارد على نحو مستدام. وتم التركيز على الحاجة إلى زيادة الموارد، لا سيما من أجل تحقيق وعود الاتفاقية لضحايا الألغام. وتثني لجنة الصليب الأحمر الدولية على الدول الأطراف في الاتفاقية على هذا السجل الرائع وتدعو جميع الدول التي لم تصبح أطرافاً في الاتفاقية بعد إلى النظر في الانضمام إليها قبل انعقاد مؤتمر الاستعراض في عام ٢٠٠٤.

إن المشكلة العالمية المتنامية للمخلفات الحربية المتفجرة تستحق القيام بعمل عاجل وبنفس القدر من الالتزام من المجتمع الدولي. ومفاوضات الشهر المقبل بشأن صك دولي جديد في سياق اتفاقية عام ١٩٨٠ المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ستكون محكاً هاماً لالتزام الدول بخفض المستويات غير المقبولة للوفيات والإصابات فيما بعد الصراع والناجمة عن المخلفات الحربية المتفجرة. وتهيب لجنة الصليب الأحمر الدولية بالدول الأطراف أن تأتي إلى هذه المفاوضات وهي مستعدة لإبرام بروتوكول ملزم قانوناً يشتمل على التزامات قوية وفعالة بإزالة المخلفات الحربية المتفجرة أو المساعدة على إزالتها، وتقديم المعلومات التي تحتاج إليها المنظمات التي تقوم ببرامج للإزالة أو التوعية بأخطار تلك المخلفات وتحذير المدنيين من وجودها وتقديم المساعدة للضحايا. ونرى أنه ينبغي أن يدعم هذا البروتوكول أيضاً اعتماد تدابير للحد من آثار المشكلة في الصراعات التي قد تنشأ في المستقبل، بما في ذلك التدابير الفنية لمنع الذخائر من أن تصبح مخلفات حربية متفجرة والممارسات السليمة لتداول الذخائر ونقلها.

**السيد بكليسانو** (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلم بالانكليزية): إن الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي عقد في بانكوك مؤخراً، كان مثلاً ملهماً لإمكانية معالجة قضايا الأسلحة على أساس تعددي عندما يجري النظر في قضايا واضحة تتعلق بالحياة أو الموت وتكون الجهود ضاربة بجذورها في القانون الإنساني الدولي.

لقد ضم اجتماع بانكوك معظم الدول الأطراف في الاتفاقية، البالغ عددها ١٣٦ دولة، فضلاً عن جميع البلدان الرئيسية المتضررة من الألغام وجميع المنظمات الرئيسية التي تقوم بأعمال إزالة الألغام والتوعية بخطورها ومساعدة الضحايا والدعوة حول العالم. والأهم من ذلك، أنه جمع عدداً كبيراً من الدول التي لم تصبح أطرافاً في الاتفاقية بعد، لا سيما من المنطقة الآسيوية. والنجاحات التي حققتها الاتفاقية واضحة. ووفقاً لتقرير رصد الألغام الأرضية لعام ٢٠٠٣، قامت الدول الأطراف بتدمير ٣٠ مليون لغم؛ وتم الوفاء بالمواعيد النهائية لتدمير المخزون من جانب جميع الدول التي انتهت المهلة الممنوحة لها لذلك الغرض؛ وتحقق انخفاض كبير في الخسائر البشرية الناجمة عن الألغام حيث يجري تنفيذ الاتفاقية؛ واستمرت تعبئة الموارد والتعبئة السياسية على مستوى عالٍ لكفالة استكمال العملية.

ويمثل انضمام أفغانستان وأنغولا، وهما اثنتان من أكثر البلدان تضرراً من الألغام، واليونان وتركيا وبييلاروس - والأخيرة تمتلك حوالي ٤,٥ مليون لغم أرضي مضاد للأفراد - إلى الاتفاقية في العام الماضي، خطوات هامة على طريق العالمية.

وقد واجهت الأطراف في الاتفاقية تحديات المستقبل أيضاً وبدأت بوضع الأساس لمؤتمر استعراض ناجح في نيروبي

وقد أطلقت لجنة الصليب الأحمر الدولية قبل عام نداء بشأن التكنولوجيا الحيوية والأسلحة، والإنسانية. وإذا نعترف اعترافاً تاماً بالإمكانية الهائلة للتكنولوجيا الحيوية، فقد ضاعفنا جهودنا لزيادة التوعية بالمخاطر المتزايدة التي قد تمثلها على القواعد الدولية لمنع التسمم والانتشار المتعمد للمرض. وامتد اتصالننا إلى المجتمعات العلمية والطبية وصناعات التكنولوجيا الحيوية والأدوية والبرلمانات والجمهور العام. وشمل عملنا مع الحكومات إسهاماً مكتوباً في اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعقود في آب/أغسطس، وهو الفريق الذي أنشأته الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واستضافة رئيسنا لمشاورات بشأن إعلان وزاري مقترح لمنع استخدام العناصر الكيميائية للأغراض العدائية. ومن شأن إصدار هذا الإعلان السياسي الرفيع المستوى أن يؤكد من جديد على القواعد القائمة وأن يعزز الجهود المبذولة في سياق اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأن يبرز مسؤوليات العلم والصناعة. ومن شأنه أيضاً أن يدعم مجموعة متنوعة من الإجراءات الوقائية التي تتناسب مع المخاطر التي تمثلها القدرات المتزايدة بشكل سريع على استخدام العناصر الكيميائية. وندعو جميع الوفود المهتمة إلى الاتصال بنا فيما يتعلق بهذه الجهود.

أخيراً، في كانون الأول/ديسمبر سيجمع المؤتمر الدولي الثامن والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر وجميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف وجميع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، فضلاً عن اتحادها الدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وسيكون أحد المواضيع الأربعة الرئيسية التي ينظر فيها الأسلحة والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك كل المسائل التي أشرت إليها اليوم.

ونحن نؤمن بأن مسائل الأسلحة المقترحة النظر فيها مسائل ملحة على نحو خاص. فهي تبرز صلاحية القانون الإنساني الدولي وتتصل بالمبادئ التي يمكن لعمل المجتمع

إن الصراعات المسلحة الأخيرة قد برهنت على الإلحاحية التي تتسم بها مشكلة المخلفات الحربية المتفجرة. وكل صراع جديد يضيف أعواماً، إن لم يكن عقوداً، إلى عبء الإزالة ويحول الموارد الضرورية للتصدي للمشاكل الطاغية في المناطق المتضررة حالياً. وستظل التكاليف البشرية الناجمة عن تلك المخلفات تتصاعد مع انتشار الوسائل القادرة على إيصال كميات هائلة من الذخائر. ولا بد أن تغتنم الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة فرصة المفاوضات التي تجرى في تشرين الثاني/نوفمبر لكي توقف ذلك الاتجاه وتعكسه. إذ لا يحتمل العالم تكلفة العبء المتزايد أبداً للمخلفات الحربية المتفجرة. ويجب ألا تدفع أجيال جديدة من الضحايا الثمن بحياتها أو أطرافها بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية التقدم أو بسبب وجود صك ضعيف.

ويبقى توافر الأسلحة بشكل غير منظم، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مصدر قلق مستمر للجنة الصليب الأحمر الدولية. وكما ذكرنا في السابق، فإن النتائج على السكان المدنيين وعلى احترام القانون الإنساني الدولي وعلى إيصال المساعدة الإنسانية نتائج وخيمة. واجتماع الدول الأول الذي يعقد مرة كل عامين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي عقد مؤخراً، لم يبرز أهمية العمل الذي بدأ على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية فحسب، بل أبرز أيضاً الحاجة إلى القيام بعمل أكثر فعالية. ونحث جميع الدول على وضع تدابير لضمان أن تأخذ قوانينها وسياساتها المتعلقة بنقل الأسلحة في الحسبان احترام القانون الإنساني الدولي. كما نشجع الدول على أن تركز بشكل أوثق على عناصر برنامج عمل الأمم المتحدة الذي يعالج الطلب للأسلحة الصغيرة واستخدامها، بما في ذلك من خلال تدابير من قبيل تدريب الذين يحملون السلاح على مراعاة القانون الإنساني الدولي.

الأسبوع. وأتساءل، بالتالي، لماذا لم نتمكن من استخدام الأوقات المتوفرة بعد الظهر.

وبطبيعة الحال، إذا كانت هناك قاعدة محددة تنص على أننا لا بد أن نجتمع لفترة أسبوعين للمناقشة العامة وأنه لا يمكن تقصير تلك الفترة، فسنوزع إذن بشكل متساو عدد البيانات المقرر الإدلاء بها. ولكن كثيرا منا لديهم وفود من عواصمنا ومن جنيف مؤلفة من خمسة أشخاص مكرسين بشكل حصري للجنة الأولى، ويودون استخدام وقتهم استخداما جيدا.

وأود في الأسبوع القادم، حينما نناقش فعالية عمل اللجنة، أن أؤكد من جديد على هذه النقاط. وفي الوقت الحاضر، أكرر أنني أشعر بخيبة الأمل لأننا سنضيع ساعة أخرى الآن، لأنني شعرت، سيدي الرئيس، بأنكم على وشك اختتام الجلسة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** ما فتئت الأمانة تبذل محاولات متكررة لدعوة الوفود إلى تقديم موعد الإدلاء ببياناتها. ونجحنا أمس مع ثلاثة وفود واليوم مع وفد واحد. وتفضلت لجنة الصليب الأحمر الدولية بالإدلاء ببياناتها اليوم.

من المؤسف أننا لا نزال تحت رحمة الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمرونة. وقد أشرت بالأمس إلى أن الوفود التي يدلي ببياناتها ممثلون قادمون من جنيف، يمكن أن تفرغ نفسها لإجراءات اللجنة الأولى. وهذا أيسر عليها نوعاً ما مما هو بالنسبة للوفود التي مقرها في نيويورك، والتي لدى ممثليها الدائمين برنامج مثقل للإدلاء ببيانات، لا في اللجنة الأولى فحسب، وإنما في الجلسة العامة وربما في لجان أخرى كذلك. وسواصل بذل الجهود اللازمة حتى نتمكن في الأسبوع القادم من الاستخدام الكامل للموارد المتاحة للجنة.

ومن الأرجح، حسبما تبدو الأمور، أننا لن نحتاج إلى يوم الجمعة من أجل المناقشة العامة. ومن المرجح أيضاً أن

الدولي أن يحدث فيها فرقا حقيقيا. وسيتوقف النجاح في صياغة جدول أعمال المؤتمر للعمل الإنساني في ميدان الأسلحة على قدرات جميع المشاركين على النظر في هذه المسائل، ليس من منظور محض لتحديد الأسلحة فقط، بل أيضا من وجهة نظر الضحايا، الذين يكونون، في أكثر الحالات، من المدنيين. وسيكون تحديا لنا أن ننظر في مسائل الأسلحة في ضوء مصالح البشرية بأسرها آخذين بعين الاعتبار المسؤولية العالمية عن حماية الكرامة الإنسانية. ونتطلع إلى العمل مع اللجنة في هذا الجهد.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** اختتمنا الأسبوع الأول من المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح وما يتصل به من بنود الأمن الدولي.

**السيد ساندرز (هولندا) (تكلم بالانكليزية):** لقد تكلمت يوم الأربعاء الساعة ١١/٣٠ بشأن مسألة الاستخدام الأمثل للوقت المتاح لهذه اللجنة. وأشيد بجهودكم، سيدي الرئيس، للتأكد من أن قوائم المتكلمين لكل يوم مليئة بقدر الإمكان. وبفضل سفير باكستان، الذي استغرق وقتا كبيرا، نجحنا في جعل الجلسة تستمر حتى منتصف النهار. ومع ذلك، لا تزال هناك ساعة أخرى لنضيعها.

لم أفهم بعد أسلوب العمل فهماً كاملاً. فلو كان لدينا ١٠٠ متكلم ووزعناهم توزيعاً متساوياً على ١٠ جلسات، مع السماح لكل منهم بمدة ١٠ دقائق، فإن هناك أمراً خطأ؛ إذ سيكون لدينا في كل يوم وقت مخصص لم يستخدم. وإذا أجرينا الحساب بتلك الطريقة، سننتهي إلى جلسات ناقصة.

ولاحظت أنه لم تكن لدينا أيام كاملة في برنامج هذا الأسبوع، بحجة أننا كنا نجتمع مباشرة بعد جلسات اللجنة الرابعة. ولم أر اللجنة الرابعة تعقد جلسات كثيرة هذا

التي ستتأخر في البدء لمدة أسبوع. وفي تلك المرحلة، وفي ضوء عملنا، وضرورة إتاحة المجال لإجراء المشاورات المناسبة بين الوفود، يمكننا أن نجتمع بالطريقة التي نجتمع بها حالياً، أي بالتعاقب المباشر.

وكما قلت، إني لا أود أن أستيق الحكم على اجتماع الأسبوع القادم بأي شكل من الأشكال. وما قلته هو ببساطة أي أود أن أبرز مسألة عملية للمناقشة وحلاً عملياً يمكننا سيتعين علينا بالطبع أن نتشاور بشأنه لا في هذه اللجنة فحسب، وإنما مع زملائنا في اللجنة الرابعة. وسيتعين علينا أيضاً أن نتأكد من أن هذا الحل ممكن عملياً من حيث خدمات المؤتمرات.

أمل أن تكون في ذلك إجابة على سؤال ممثل

هولندا.

**السيد ساندروز (هولندا)** (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، قمتم بذلك إلى حد ما. إلا أنني أفهم، من الناحية التاريخية، أن اللجنة الأولى تبدأ عملها في الأسبوع الذي يلي المناقشة العامة في الجمعية العامة، في حين أن اللجان الأخرى، بما فيها اللجنة الرابعة، تبدأ مناقشتها في الأسبوع نفسه الذي تنتهي فيه المناقشة العامة في الجمعية العامة. وهذا ما أعلمني به من سبق له التواجد في نيويورك لمدة طويلة من الزمن. وهكذا فإن بإمكان اللجنة الرابعة أن تبدأ في موعد أبكر من اللجنة الأولى وتنتهي عدداً من جلساتها حتى قبل أن تبدأ اللجنة الأولى عملها، لأن التقليد المتبع هو أن تبدأ اللجنة الأولى عملها بعد المناقشة العامة في الجمعية العامة. وهذا هو اعتبار آخر يمكن أن نأخذه في الحسبان عندما نناقش المسائل المتعلقة بالتعاقب.

وأعلم يا سيادة الرئيس، أنكم ملتزمون بالاستخدام الأمثل للوقت المحدد لنا، وما قلته لا يعني انتقاداً لكم. إلا أننا بحاجة إلى أن ننظر بإمعان في النظام وفي كيفية عمله،

يكون لدينا عدد قليل جداً من المتكلمين ليوم الخميس، وفي هذه الحالة نأمل أن نعقد جلستين كاملتين يوم الاثنين. ويمكن أن نبدأ أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس بجلسة رسمية قصيرة تنتقل بعدها فوراً إلى الشكل غير الرسمي للشروع في إجراء تبادل غير رسمي للآراء بشأن عملنا. وأود مرة أخرى أن أؤكد لممثل هولندا بأننا نبذل كل جهد ممكن في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بجلساتنا المتعاقبة مباشرة مع اللجنة الرابعة، أود أن أشير إلى أن اللجنة الرابعة ستجتمع بعد ظهر اليوم. وهي لم تجتمع بعد ظهر أمس، ويؤسفني ألا أكون مطلعاً على الأسباب. وهذه المسألة هي من المسائل التي يمكن أن تناقش في الأسبوع القادم بالتفصيل.

وكما ذكرت في جلستنا التنظيمية يوم الاثنين من الأسبوع الماضي، ستكون إمكانية اجتماع اللجنتين الأولى والرابعة بالتوالي، بدلاً من التعاقب المباشر، صباحاً وبعد الظهر، من المسائل التي ستناقش. وآمل أن تأتي الوفود إلى جلستنا في الأسبوع المقبل بأفكار جديدة في هذا الصدد. ولا أريد بأي شكل من الأشكال، أن أستيق مناقشة الأسبوع القادم، أو أن أحكم مسبقاً على نتيجتها. إلا أن من الممكن في رأيي، كتمارس في أعمال الجمعية العامة، أن نعالج عملنا بالتوالي مع اللجنة الرابعة على النحو التالي.

إذا كانت اللجنة الأولى لا تزال ترغب في بدء عملها يوم الاثنين الذي يلي مباشرة اختتام المناقشة العامة في الجمعية العامة، فإننا يمكن أن نفكر في وضع جدول زمني نجتمع بموجبه في الصباح وبعد الظهر لكامل الوقت لمدة أسبوع. ويعني هذا، في حال عدم وضع أي موارد جديدة تحت تصرف اللجان الرئيسية، أنه سيتعين على اللجنة الرابعة أن تبدأ بعد أسبوع مما هو مقرر الآن. وبذلك، ستكون هي اللجنة الوحيدة من اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة

أولاً، أود أن أذكر الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي هو الساعة ١٨/٠٠ من يوم الأربعاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وأهيب بالوفود أن تتكرم بتقديم مشاريع قراراتها في أسرع وقت ممكن، حتى يتسنى للأمانة تميمها كوثائق رسمية للجنة بجميع اللغات الرسمية الست من أجل المرحلة الثانية من عملها.

أما فيما يتعلق بالإعداد للمرحلة الثانية من عمل اللجنة - المناقشة المواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض مشاريع القرارات والنظر فيها - فإني أعتزم أن أقدم إلى اللجنة بأسرع وقت ممكن، جدولاً زمنياً إرشادياً للمناقشة المنظمة لمواضيع محددة، بعد التشاور مع زملائي في المكتب في وقت لاحق من هذا اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.

وبالتأكيد في الأسبوع الذي يسبق عقد الجلسات، عندما يجرى وضع إطارها وعندما يجري توزيع بعض المواعيد الزمنية على المتكلمين، إما في الأسبوع الأول أو الأسبوع الثاني. وربما أمكن استيعاب الجميع في الأسبوع الأول: إذا ما علم الممثلون الدائمون في نيويورك بهذا في الوقت المناسب، أمكنهم أن يضعوا ذلك في اعتبارهم لدى ترتيب تقويم أعمالهم. وربما كان لديهم خيار الأسبوع الثاني الذي قد لا تمس الحاجة إليه.

لكن دعونا من إثارة هذه المسألة في هذه المرحلة، بالرغم من أن لدينا الوقت الكافي - لدينا حتى الساعة الواحدة. ودعونا نضع هذه المسألة في اعتبارنا لدى مناقشة زيادة فعالية أداء هذه اللجنة، ونأمل أن يتم ذلك في نهاية الأسبوع المقبل.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نظراً لأنه ليس هناك متكلمون آخرون بشأن هذه المسألة، سأدلي ببضع تعليقات بشأن العمل في الأسبوع القادم.